نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة

د. عبدالقادر عيادي
جامعة الشلف

ملخص:

عرفت المحاسبة تطورا ملحوظا استجابة للتطور في الظروف الإقتصادية والاجتماعية في مختلف العصور وما أملته التغيرات في بيئة ومحيط المؤسسة باعتبارها المعني بقواعد المحاسبة وتطبيقاتها، حيث كان إظهار نتائج الدورة وتصور المركز المالي نهاية أهداف المحاسبة سابقا، إلا أن ذلك أصبح اليوم بمثابة نقطة البداية لإعداد معلومات أكثر تفصيلا تؤدي دورا مهما في خدمة الإدارة وفي جميع المجالات، كما أن انعكاسات هذا التطور على الأفراد المساهمين والمشاركين في عملية التحكم المؤسساتي باعتبار مصالحهم المتعارضة، كان سببا في وجود نظرية الوكالة لتلافي النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين، وتنظيم طبيعة العلاقة بين مالك الشركة ومديروها.

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى استعراض نشأة المحاسبة وتطورها عبر مختلف العصور، كما تستعرض أيضا نظرية الوكالة وتفسيرها رياضيا نظرا لدورها الفعال في تقليص شدة التعارض بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، وتختتم الدراسة باستخلاص نتائج وتقديم توصيات هامة.

الكلمات الدالة: المحاسبة– نظرية الوكالة– عقد الوكالة– التعبير الرياضي للنظرية.

The emergence and development of accounting in view of the application of the agency theory

Abstract:

Accounting witnessed a remarkable development in response to the evolution of the economic and social conditions in different eras, what dictated by changes in the environment and the area around the rules of the institution concerned and accounting applications, where he was shown the results of session and the perception of financial position is the end of the accounting objectives previously, However, it has become today as a starting point to prepare more detailed information plays an important role in the management of service in all areas, the implications of this development on shareholders and participants individuals In institutional control process as conflicting interests, was the reason for the existence of the agency theory to avoid shortcomings and behaviors that were the work of managers control, and the organization of the nature of the relationship between the owner of the company and its managers.

Therefore, this study aims to review the genesis and development of accounting across the ages, It also reviews the agency theory and interpretation mathematically due to the effective role in reducing the severity of the discrepancy between the various parties dealing with the institution, The study concludes by offering results and important recommendations.

Key words: Accounting, Agency theory, Agency contract, Mathematical expression of the theory.

مقدمة

لم تعد أهمية المحاسبة مقتصرة على المالكين والمساهمين وكذلك العملاء والموردين والمصارف، بل ازدادت أهميتها والحاجة إليها من قبل فئات عديدة، إذ أن أغلب الأشخاص يمارسون فعليا ويواجهون عمليا كل يوم العديد من العمليات والإجراءات والأحداث والمعاملات ذات الطابع المالي والمحاسبي، كما يسعون جاهدين لتحقيق الهدف العام من المحاسبة والمتمثل في إنتاج المعلومات المحاسبية.

نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة

كما تعتبر المحاسبة أحد المصادر الرئيسية للمعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، فهي تعالج كمية هائلة من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة بالإضافة إلى علاقتها المتشابكة مع بقية أنظمة معلومات المؤسسة وذلك في إطار ما يسمى بنظام المعلومات المحاسبي.

فهذا النظام أصبح وجوده في المؤسسة ضروريا، نظرا لتعقد وتعدد العمليات وصعوبة تحديد المسؤوليات وأسباب نقص الأداء، ومما يزيد من أهميته وفعاليته حاليا هو الدقة والسرعة والاقتصاد في تكلفة إنتاج المعلومات التي تمتاز بها الأنظمة الحديثة، نتيجة تطور الأساليب المحاسبية واعتمادها على عدة تخصصات أخرى وإمكانية استغلال برامج التسيير التي تساعد على تحقيق الرقابة وزيادة فاعلية الأداء، ويتطلب ذلك إرساء قواعد ومبادئ أساسية تحقق نظام معلومات محاسبي فعال في إطار حوكمة الشركات.

وعليه فإن حوكمة الشركات كمفهوم لم تظهر كما هي عليه الآن، وإنما نشأت من خلال عدّة نظريات فسّرت ضرورة وجودها بالشركات، وتعتبر نظرية الوكالة من بين أهّم النظريات التي أدّت إلى وجود حوكمة بالشركات، وذلك من خلال محاولة إيجاد أو تصميم خطط التعويض التي توفق بين مصالح الوكلاء "الموظفين" الكارهين للجهد والخطر مع مصالح المساهمين، حيث على الرغم من التعقيد الحسابي المرافق لهذه النظرية، إلا أن فلسفتها أصبحت واضحة المعالم بالنسبة للرؤية الأساسية المتمثلة بوجود موازنة بين المخاطر والحوافز لدى الأفراد.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تناقش نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق مفهوم نظرية الوكالة، حيث يتم تناول مفهوم المحاسبة، ثم تطورها التاريخي من خلال مراحل هامة، وبعدها يتم التطرق إلى أهمية تطبيق نظرية الوكالة، ثم تختم الدراسة بنتائج وتوصيات.

إشكالية البحث

قد استدعت التطورات في الممارسة المحاسبية إعادة النظر في المراحل التي مرت بها المحاسبة على ضوء المستجدات التي تشهدها مهنة المحاسبة والبحث المحاسبي والتحول نحو إيجاد قواعد لتطبيق حوكمة الشركات، وبالتالي تعميق الفهم حول الأساس الفكري الذي تقوم عليه نظرية الوكالة، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث بسؤال رئيسي:

ما مدى مساهمة تطبيق مفهوم نظرية الوكالة في تطور المحاسبة؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال الإهتمام المتزايد بحوكمة الشركات وتطور المحاسبة، كما أن هذا البحث يعتبر كمساهمة إضافية من خلال التفسير الرياضي لنظرية الوكالة التي تساهم بدرجة مقبولة في التقليص من حدة التناقضات بين الأطراف المتعاملة في المؤسسة.

هيكل البحث: لتحقيق مبتغى الدراسة والإجابة على إشكاليتها نستعرض المحاور الآتية:

المحور الأول: نشأة المحاسبة وتطورها

المحور الثاني: نظرية الوكالة وتفسيرها الرياضي

المحور الثالث: نتائج وتوصيات

المحور الأول: نشأة المحاسبة وتطورها

كانت المحاسبة في البداية مجرد أسلوب لتسجيل المعاملات الاقتصادية، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي تحول هذا الأسلوب أو الممارسة إلى نوع من الفن وهو ما يطلق عليه الفن المحاسبي أو فن مسك الدفاتر، ثم تناوله الباحثون بالدراسة

العلمية والأكاديمية مستخدمين طرق البحث العلمي المختلفة وبهذا أصبح لعلم المحاسبة أركان أساسية يعتمد عليها كباقي العلوم الأخرى، وعموما يمكن التمييز بين خمسة حِقب تاريخية مرت بها المحاسبة:

1- الحقبة الأولى (منذ العصور القديمة حتى نهاية القرن 15): كانت المحاسبة منذ القدم مرادفة لعملية العد، فقد أثبت أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية، تعود إلى عهد الآشوريين حوالي (3500سنة قبل الميلاد) إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب، أو أحجار كريمة.

ولم تكن عملية التسجيل المحاسبي متطورة عند الإغريق والرومان لأنها اقتصرت على الاحتفاظ بسجلات محاسبية لإثبات ديون الحرفيين والتجار، وكذلك الضرائب والتكاليف المتعلقة بالمشروعات، بينما كانت أكثر تطوراً عند الفراعنة من خلال وجود نظم إدارة المخازن بعد اختراع وتطوير ورق البردي (Giro)، التي كانت تدون عليها قيم الودائع من المحاصيل الزراعية في شكل وثائق قابلة للتداول، حيث كان ذلك بحوالي 500 سنة قبلا الميلاد.

ورغم ذلك خطت المحاسبة في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية خطوة واسعة لعاملين رئيسيين:[1]

- ظهور وحدة النقد واستعمالها كوسيلة لعملية التبادل التجاري منذ القرن السادس قبل الميلاد، مما أوجد ركنا هاما من أركان نظام القيد المحاسبي.
- ظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبيا، والتي بدأت بالنظام العددي اليوناني (numbers cardinal)*، ثم الروماني، وأخيرا الهندي–العربي.

قد أسهمت الحضارة الإسلامية في تطوير المحاسبة، حيث نجد في القرآن الكريم والسنة النبوية العديد من الآيات والأحاديث التي تنظم الحياة الإقتصادية وكيفية الإثبات، منها آية المداينة (الآية رقم 282 من سورة البقرة) التي أوضحت التعابير المحاسبية الآتية: مقدار الدين، أجل الدين، كاتب الدين، العدالة في الكتابة، من يملل هو المدين وكأنه يقر بما عليه دون إكراه، المبلغ كما هو دون بخس في القيمة،حالات خاصة، الشهود وهم شهود عدل وفيها تشديد واضح للإثبات والموضوعية، الغاية من الكتابة، استثناءات، الحياد حتى لا تتشوه الصورة العادلة.[2]

كما كان الرسول (ص) يستوفي الحساب على العمال الذين يقومون بجمع الزكاة، وكان للتوسع الذي عرفته الدولة الإسلامية دورا كبيرا لزيادة الإهتمام بالمحاسبة، حيث تزايدت أنشطة المسلمين وتنوعت أوعية الزكاة التي كانت تحسب على أساسها مداخيل بيت المال، مما دفع بالخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لضبط تسيير بيت المال، بطلب واليه في الشام أن يرسل إليه خبيرا يونانيا يساعده على تنظيم حسابات المداخيل، ولعل أهم ثمرة أعمال سيدنا عمر رضي الله عنه إنشاء دواوين تسهر على جمع ومتابعة المال العام المتمثل في الزكاة والجزية.[3]

في بداية القرن الثالث عشر، كانت سجلات المحاسبة بدائية، لا تزيد عن كونها مذكرات، يثبت فيها التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير، وذلك لإظهار ما يترتب عن هذه العمليات من حقوق والتزامات، أما العمليات النقدية فكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية دون حاجة لتسجيلها، وسمي هذا الأسلوب في تسجيل المعاملات المالية بالقيد المفرد.

ومن جهة أخرى تم الكشف عن كتاب بعنوان "رسالة ملكية السيقات" يعود لسنة 1363 ميلادية لصاحبه عبد الله بن محمد بن كاية المازندراني مضمونه الممارسات المحاسبية في الدولة الإسلامية، التي لم تكن معروفة في أوروبا إلا بعد القرن الرابع عشر، ومنها نظام القيد المزدوج.

إن ما يثبت أن نظام القيد المزدوج أكتشف أثناء الحضارة الإسلامية وقبل فترة طويلة من ظهور كتاب "لوكا باسيولي "(luka pacioli)* الذي ينسب إليه هذا النظام، ما أثبته "المازندراني" على أن إجراءات القيد التي كانت سائدة في العهد

الإسلامي تنص على ضرورة البدء بالبسملة "بسم الله الرحمن الرحيم" عند إعداد التقارير أو التسجيل في الدفاتر، وهو ما أكده "باسيولي" نفسه في كتابه حيث أشار إلى أن التاجر يبدأ في قيد العمليات بعبارة "بسم الله"، وعليه فإن تطور المحاسبة في الفقه الإسلامي قد سبق ما تفترضه معظم الكتابات العالمية.(4)

2-الحقبة الثانية (من نهاية القرن 15 إلى غاية القرن 17): أعطى ابتكار نظام القيد المزدوج دفعا قويا للمحاسبة من أجل المضي قدما نحو الأمام، حيث كان بروز هذا النظام بشكل أكثر فاعلية، وذلك لعاملين هامين:(5)

- ازدياد العمليات الآجلة في المعاملات التجارية لدرجة لم يعد يستوعب متطلباتها أسلوب القيد المفرد.
- انتشار الفروع والوكالات البعيدة عن مراكزها الرئيسية بعد توسع التجارة الأوروبية والإيطالية منها خاصة، مما جعل للعملية المالية أثرا مزدوجا لا يمكن التعبير عنه محاسبيا بواسطة القيد المفرد.

مهما اختلف الباحثون في تقييم آثار "باسيولي" على المحاسبة، لكنهم يتفقون على أن الفضل يعود إليه في نوعين من الآثار هما:(6)

- تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية، ممثلة في ثلاثة سجلات رئيسية هي: المذكرة، اليومية، الأستاذ
- قياس ربح المشروع في نهاية الفترة المالية، وذلك بإعداد حساب الأرباح والخسائر والذي اعتبر ملخصا ترصد فيه جميع البنود "بنود الإيرادات والمصروفات".

وعليه يمكن القول أن ما ميز هذه المرحلة أكثر هو توطيد العلاقة بين الرياضيات والمحاسبة، من حيث تزويد الأولى الثانية بالأرقام، ثم إن فكرة المديونية والدائنية التي يقوم عليها مفهوم القيد المزدوج ما هي إلا تعبير محاسبي عن التكافؤ الرياضي، حيث استخدمت المحاسبة هذا المفهوم كثيرا في تطوير طرقها وأساليبها، بدء بعملية ترصيد الحسابات، إعداد ميزان المراجعة، معالجة الأخطاء المحاسبية، وانتهاء بمعادلة الميزانية.*

3-الحقبة الثالثة (من القرن 18 إلى غاية بداية القرن 19): عمل التجار الإيطاليون على نشر العمل بنظام القيد المزدوج عبر مختلف أنحاء العالم، وذلك بتعليم وشرح كيفية العمل به سواء في إيطاليا أو خارجها، كما ساهم العديد من الباحثين في نشر هذا المبدأ، كالهولندي سيمون سترفن"Simon striven" الذي ألف كتابا بعنوان"Hypamnemat Mathematica" الذي وضع فيه المبادئ الأساسية للكسور العشرية، كما تضمن أحد فصوله جزء خصص لشرح فن تنظيم السجلات المحاسبية، حيث ألح من خلاله على تطبيق مبدأ القيد المزدوج في الحسابات العامة.(7)

وهكذا استمرت المحاسبة في تأدية نفس الوظيفة، وهي توفير الحماية لأصول المشروع ثم تحديد المسؤولية وفض النزاعات إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهو تاريخ اختراع الآلة البخارية الذي كانت له آثارا اقتصادية بارزة، سواء في المجال الصناعي بإدخال العنصر الآلي، أو في المجال التجاري من حيث تنشيط حركة النقل البري والبحري، الذي أدى إلى زيادة النشاط المصرفي والتمويلي، وقد انعكس ذلك على الأشكال التنظيمية للمشروعات، حيث حولها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية، وبالتالي قابله تحول في أغراض المحاسبة، من أغراض رقابية وحمائية في المرحلة السابقة إلى أغراض القياس والتقييم بعد الثورة الصناعية.

وقد كان للرياضيات دورا مهما في تطوير الطرق والأساليب المحاسبية خلال هذه المرحلة، حيث صدر في بريطانيا أول كتاب لأستاذ الرياضيات والاقتصادي "روبرت هاميلتون" (Hamilton Robert) سنة 1878، بعنوان "المبادئ الأولية لتحليل التكاليف".

4- الحقبة الرابعة (النصف الأول من القرن 20): أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور تقنيات محاسبية حديثة لتجاوز الأزمة الإقتصادية لسنة 1929، خاصة بعد فشل الأدوات المحاسبية التقليدية، حيث تطورت محاسبة التكاليف في أمريكا بشكل سريع، وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو الصناعي.

وفي الثلاثينيات من القرن 20، استعانت المحاسبة بالأرقام القياسية كوسيلة لتعديل بياناتها المتأثرة بظاهرة التضخم التي عمت الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، كما كان للتطور الصناعي في أوروبا وأمريكا الحاجة إلى المزيد من التحسن في أساليب القياس المحاسبي، لذا قدمت الرياضيات أهم المفاهيم والأساليب المستخدمة في مجال القياس والتحليل المحاسبي، منها مفهوم التحليل الحدي للتكاليف الذي كان نقطة تحول للمحاسبة من مدخلها الحسابي إلى المدخل الرياضي.

ونظرا للدور الذي أصبحت المحاسبة تؤديه إلى جانب إدارة المؤسسة، فإن هدفها أصبح موجها إلى خدمة المؤسسة من خلال تحليل البيانات وتوفير المعلومات المحاسبية التي تساعد إدارة المؤسسة في القيام بوظائفها الأساسية، أي أن المحاسبة أصبحت تخدم الجهات الخارجية والداخلية للمؤسسة.

5- الحقبة الخامسة (النصف الثاني من القرن 20 إلى غاية وقتنا الحاضر): شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي كان سببا مباشرا في تطور مختلف العلوم، حيث استفادت المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى من هذا التطور وبالتالي تزايد دورها داخل المؤسسة، مما أدى إلى استعمال الحواسيب على جميع المستويات في المؤسسة التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على التسجيل الإلكتروني للبيانات الناتجة عن مختلف العمليات التي تقوم بها، وخاصة في ظل سهولة توفر برمجيات متخصصة تتميز بقدرة عالية على تحليل وتخزين البيانات، وتوفير المعلومات اللازمة عند الطلب أو الحاجة إليها وحسب المواصفات.[8]

كما أن كبر حجم المؤسسات أدى بها إلى البحث عن مختلف الطرق الممكنة لتوسيع أنشطتها واستثمار رؤوس أموالها المتراكمة، حيث لجأت إلى الأسواق الخارجية، وبسبب اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول كان من الضروري العمل على استحداث هيئات دولية تعمل على توحيد المعاملات المحاسبية وجعلها تتماشى والتطورات الإقتصادية الحالية، فكانت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية أهم الأساليب التي تعمل على ضبط المعاملات المحاسبية المختلفة.

وعموما يمكن القول أن انفتاح المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس والنظرية الحديثة للمعلومات، جعلها تتحول من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام شامل للمعلومات الإقتصادية.

وقد كان لظهور نظرية الوكالة في السبعينيات تأثيراً كبيراً على مجال البحث في المحاسبة، حيث يرى مؤيدو هذه النظرية أن الطلب على جميع التطبيقات المحاسبية بالإضافة إلى إجراءاتها يهدف إلى تخفيض مشاكل التحفيز، وبالفعل تم استخدام نظرية الوكالة في إطار ما يعرف بحوكمة الشركات بصورة كبيرة لتفسير التطبيقات المحاسبية المتعددة مثل الموازنة، توزيعات التكلفة، تحليل الانحرافات...الخ.

المحور الثاني: نظرية الوكالة (عقد الوكالة، التفسير الرياضي) (Théorie d'agence)

بناء على مفهوم الحوكمة من الجانب الأخلاقي (فن إدارة شبكة من العلاقات بين مختلف الأطراف أصحاب المصالح، من خلال إستراتيجيات وأداء الشركات، أي من خلال تقسيم السلطات والمسؤوليات بين الأطراف)، وباعتبار المنشأة مجموعة من العلاقات التعاقدية، فوجود المنشأة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المنشأة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المنشأة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها، هذا ما جاءت به نظرية الوكالة التي تعود إلى كل من جنسن وماكلين

(Jensen et Mekling1976)، والتي يمكن تفسيرها من خلال ثلاثة عناصر مهمة وهي: علاقة الوكالة، مشكلة الوكالة وأخيرًا تكلفة الوكالة.

أولا– علاقة الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة مركز تحليل المنشأة بشأن العلاقة التي تنتج بين المديرين والمساهمين، وتبحث عن تقديم وتفسير آليات الرقابة على تصرفات المديرين المفروضة من طرف المساهمين، وعليه فإن مفهوم الوكالة ينتج عن العلاقة بين شخصين على الأقل، أي نشوء ما يسمى بعقد الوكالة.

1– تعريف عقد الوكالة (contrat de mandat): يمكن تعريف عقد الوكالة بأنه:"عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل"[9].

إن المفهوم القانوني لنموذج حوكمة الشركات جاء من عقد الوكالة الذي يظهر في الشركة من خلال منح الوكيل مجموعة من المسؤوليات التي تمكنه من اتخاذ قرارات واعتماد إجراءات يترتب عليها تخصيص جزء من الموارد التي تقع تحت سيطرته في أمور تعود بالنفع عليه، وهي غالبا ما لا تكون في صالح (الأصيل أو الموكل) أو ما يدعى بالثنائية (أصيل–وكيل) (Principal -Agent)، ومن ثم بروز صعوبة إحداث التوازن في علاقة الأصيل بالوكيل وبصفة خاصة في ضوء سيطرة (الوكيل) على جميع البيانات والمعلومات اللازمة لقيام الأصيل بتحقيق الرقابة على أداء الوكيل وتوجيه سلوكه، والشكل الآتي يبيّن المصلحة الذاتية لطرفي الوكالة الأساسيين:

(الشكل1): عناصر نظرية الوكالة

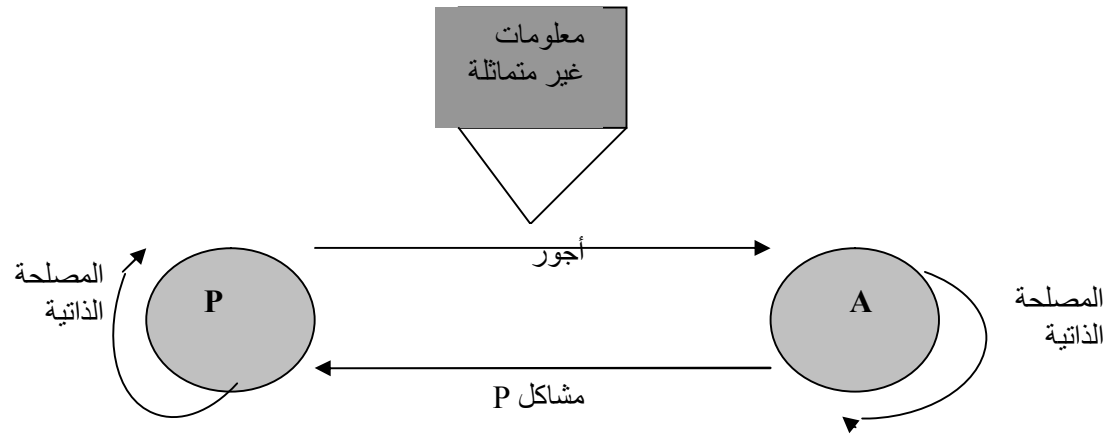

المصدر: httl://en.wikipedia.org/wiki/principal-agent.problem

وعرّف كل من جنسن وماكلين علاقة الوكالة بأنها عقد بين فرد أو مجموعة أفراد (الأصيل) مع فرد آخر أو مجموعة أفراد (الوكيل) من أجل القيام باسم الطرف الأول بعمل معين والذي يشمل التفويض باتخاذ القرارات وإعطاء سلطة للوكيل[10]، والشكل التالي يوضح مجموعة العقود التي تربط المنشأة بباقي الأطراف:

نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة

الشكل(2): المنشأة كمجموعة من العقود بين أصحاب المصالح

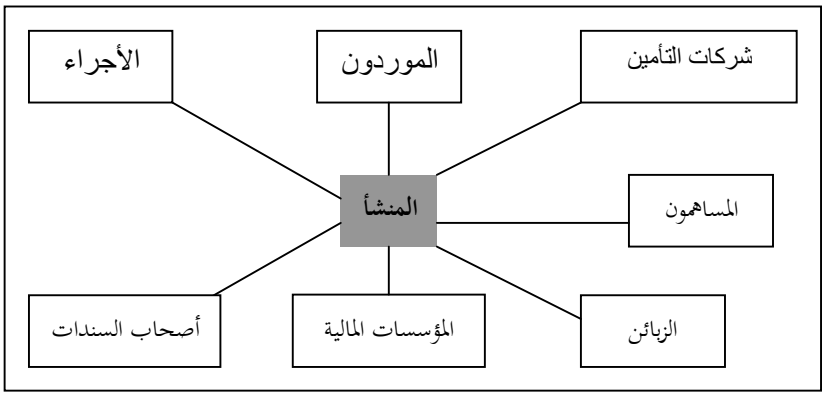

المصدر: Baudy Aglietta, économie de la firme, édition la découverte, paris, novembre2003, p:17

إن عقد الوكالة يطرح مشكل تضارب المصالح بين المسيرين وحملة الأسهم، حيث يسعى المسير إلى تحقيق أغراضه الشخصية بينما يسعى المساهم إلى تعظيم القيمة السوقية لسهمه، وعليه يجب على المساهم الاستعانة بآليات مراقبة للحد من الخسائر الناتجة عن تضارب المصالح، ومن بين هذه الآليات تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

تؤدي المحاسبة في هذا الإطار دورا كبيرا، من خلال الاتفاق على إبرام عقود معينة ومحددة بين أطراف الوكالة في الشركة، مثل عقود المكافأة والحوافز الإدارية وإلى غير ذلك من الأشكال. حيث نجد أن هذه العقود تستند على بعض المعلومات والمؤشرات المستمدة من القوائم المالية، فعلى سبيل المثال الحوافز نجدها ترتبط برقم الأعمال المحقق أو المردودية المالية أو الاقتصادية لبعض العناصر والتي تستمد من مخرجات النظام المحاسبي.

2- فروض نظرية الوكالة: تعمل نظرية الوكالة على شرح الحوافز الناتجة على انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، إضافة إلى استخدامها في تفسير دوافع الاختيار بين الطرق المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مفتشي الحسابات، ومن فرضيات هذه النظرية:[11]

- تميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي وسعي كل منهما إلى تعظيم منفعته الذاتية.
- اختلاف أهداف كل من الأصيل والوكيل، حيث يسعى الأول للحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول، بينما يسعى الثاني إلى الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز بأقل جهد ممكن.
- اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل، فالأصيل لا يقدر على متابعة وملاحظة أداء الوكيل وإختلاف إمكانية التوصل إلى نفس المعلومات.

أما في مجال الوساطة المالية، فان العلاقة التي تربط بين البنك وزبونه (المودع والمقترض) يمكن تحليلها على أساس أنها علاقة وكالة والتي من خلالها يخضع البنك إلى حالتي عدم التأكد الآتيتين:[12]

- الانتقاء أو الاختيار العكسي، فالأصيل يتلقى معلومات لا تتصل بالوكيل حيث يظهر ذلك جليًا عندما يقْدم الممضون على العقد بإخفاء عناصر معينة قبل الإمضاء.
- المخاطرة المعنوية، فبعد إبرام العقود يمكن للوكيل أن يتراجع عن شروط العقد المبرم بينه وبين الطرف الآخر، والمصطلح الأصلي باللغة الأجنبية هو (moral hazard) التي تصاحب تصرفات المديرين، وهي أن يقوم المتعاقدين بنشاط مختلف في الواقع عما تم الالتزام به عند إمضاء العقد.

نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة

تظهر مشكلة الاختيار العكسي في مجال المحاسبة على سبيل المثال، عند محاولة الاختيار بين بدائل القياس والتقييّم المحاسبي، حيث تلجأ الإدارة إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تتفق مع مصلحتها الذاتية رغم تعارض ذلك مع مصلحة الملاك.[13]

مثلا: إختيار طريقة "FIFO" (First in first out) لتسعير المخزون في ظل ظروف التضخم رغم تعارض مصلحة الملاك لأنه يؤدي إلى زيادة المدفوعات في صورة حوافز للإدارة والعاملين، وأيضا زيادة قيمة الضرائب.

وعليه يمكن استخلاص ثلاثة مصادر تفسر السلوكيات الناتجة عن علاقات الوكالة بين الملاك (المساهمين) والمديرين وهي: صعوبة الرقابة الكاملة على مجهودات الوكلاء، التكاليف الناتجة عن إنشاء وتأسيس العقود، وعدم التماثل في المعلومات (للوكيل معلومات أكثر من الأصيل).

ثانيا– مشكلة الوكالة

تهدف نظرية الوكالة إلى معالجة مشكلات العلاقة بين الأصيل والوكيل من ناحية انفصال الملكية عن الإدارة، لذلك فإذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال سوف تتسبب في وجود صراعات، وبالتالي يتحمل أطراف هذا الصراع تكاليف وكالة، مما يكوّن لدى هؤلاء الأفراد حافزا لتخفيض تكاليف الوكالة.

فمشكلة الوكالة تنشأ من خلال تعرض الأصيل إلى الخسارة، نتيجة سلوك وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصيل، حيث أنّ هذا الأخير لا يتوفر على أساليب الرقابة المباشرة لقياس مجهود الوكيل الذي يقدِّم للأصيل معلومات تنتج مشكلة المخاطر المعنوية ومشكلة الانتقاء العكسي نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الأصيل والوكيل.[14]

1– التفسير الرياضي لمشكلة الوكالة:

يمكن تفسير مشكلة الوكالة –التي تؤدي إلى تعارض المصالح– رياضيًا كما يلي:[15]

الوضعية المقدمة في هذا المثال تمثل نوع السلوك الخفي للوكيل على الأصيل.

إن الأصيل (P) لا يمكنه ملاحظة جهد الوكلاء (A)، وعليه يصعب تحديد دالة تكلفة الوكيل (A) في هذا الظرف والتي يتحملها الأصيل (P).

ومنه يكون لدينا تصورين اثنين: وكلاء بتكاليف منخفضة، ووكلاء بتكاليف مرتفعة.

الأصيل (P) لديه معلومات غير تامة لذا عليه الاكتفاء بعائد ذو احتمال π_t .

لدينا وكلاء من الصنف t (t=1,2)، ومن جهة أخرى إنتاج الوكيل يمكن ملاحظته بدون خطأ والنتيجة هي وجود جهد قام به، مع إفتراض أن مشكل توزيع المخاطر ثابت أو غير مطروح.

وعليه، يمكن تحديد عناصر المشكلة على النحو الآتي:

$X_t(t=1,2)$ ..... الإنتاج المحقق من قبل الوكيل A .

$C_t(X_t)$ ..... دالة تكلفة الإنتاج الخاصة بالوكيل ذو الصنف t.

ومنه يمكن توصيف الصنفين الموجودين بالعلاقة: $\forall X C_1(X) \langle C_2(X)$.

$S(X)$ ...دالة الحوافز، المحددة من قبل الأصيل (P) والتي تبين مكافأة الوكيل (A) مقابل إنتاج محدد x.

$S(X)-C_t(X)$ ..... دالة منفعة الوكيل (A).

مع افتراض أن منفعة الاحتياط* $(\overline{U_t})$ لكل الوكلاء (A) معدومة.

يمكن البحث عن دالة منفعة الأصيل (P) الذي يهدف إلى تعظيم العائد: $\pi_1(X_1-S_1)+\pi_2(X_2-S_2)$.

وعليه فإن المشكلة هي محاولة تعظيم منفعة الأصيل (P) إلى أقصى حد ممكن يكون في ظل قيود تصرف وسلوك الوكلاء (A).

ومنه يمكن كتابة مشكل (A-P) كدالة تعظيم المنفعة تحت قيود وفق الصيغة الرياضية الآتية:[16]

$$MAX_{X_1,X_2,S_1,S_2}.\pi_1(X_1-S_1)+\pi_2(X_2-S_2)$$
$$s.c.....S_1-C_1(X_1)\geq 0$$
$$S_2-C_2(X_2)\geq 0$$
$$S_1-C_1(X_1)\geq S_2-C_1(X_2)$$
$$S_2-C_2(X_2)\geq S_1-C_1(X_1)$$

مما سبق، يمكن القول أن مصدر مشكلة الوكالة يتحدد بناء على عدم قدرة الأصيل مراقبة الوكيل، اختلاف ميل كل منهما اتجاه المخاطرة، وعدم تماثل المعلومات المتاحة لكل منهما باعتبار أن معلومات الإدارة (الوكيل) أكثر من معلومات الملاك (الأصيل).

2- تضارب المصالح: ينشأ عن مشكلة الوكالة تضارب في المصالح بين الطرفين (الملاك والمديرين الأجراء) والتي ينبغي العمل على تخفيضه والتقليل من شدته، ويتجسد هذا التضارب من خلال العناصر الآتية:[17]

1.2-الملاك مقابل الإدارة: إن ازدياد درجة إنفصال الملكية عن الإدارة يؤدي إلى تباعد مصالح الطرفين وبالتالي تزداد مشاكل الوكالة وتكلفتها، فالمنشآت التي تدار بواسطة ملاكها سوف تتخذ فيها قرارات تعظم منافعهم وأرباحهم، في حين إذا إمتلك المدير نسبة ضعيفة من رأس المال، فانه يميل إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمالك المدير، لأن باقي الأرباح سوف تذهب لأطراف أخرى ذات مصلحة، فالمسيرين غير المالكين ومن خلال تصرفاتهم الانتهازية يمكنهم الوصول إلى وضعية جيدة في سلطة اتخاذ القرار بتملك جزء من ثروة الملاك. ويحدث هذا التضارب في حالات منها:[18]

- إمكانية توكيل الملاك (المساهمين) شخص يتميز بكفاءة عالية في مهمة استعمال حقوق الملكية على المنشأة الخاصة بهم، إضافة إلى مهمة الإدارة.

- لجوء المساهمين إلى تعيين مدير يمتلك الإذن بإمكانية استعمال حقوق الملكية، فيكون كلا الطرفين ملتزمين بالإدارة ولهم واجب متفق عليه في العقد، حيث أن موضوعه من جانب الملاك هو ضمان أن المدير الذي تم تعيينه سيعمل وفق ما تقتضيه مصالحهم.

- يبحث المساهمون عن تعظيم مردودية أموالهم الموظفة أو المستثمرة بالمؤسسة، ويسعى المديرون (المسيرون) إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة مباشرة أو التي يمكن أن يتعرض لها المسيرون بطريقة غير مباشرة.

ولحل مشكلة تعارض المصالح بين الملاك والإدارة يمكن اعتماد الآليات الآتية:[19]

- توفير حوافز (سواء تضمينها التعاقد صراحة أو ضمنيا).
- تنظيم كفء لسلوك المديرين (الوكيل) في ضوء رغبات حملة الأسهم (الأصيل).
- زيادة فعالية مجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة، وذلك للحد من التعارض في المصالح.

2.2- حملة الأسهم مقابل حملة السندات: يحدث تعارض المصالح بينهما لعدة أسباب منها:[20]

- إستخدام الملاك أموال الدائنين في مشروعات أكثر مخاطرة، مما يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للملكية وإنخفاضها من جهة الديون.
- حصول الملاك على قروض جديدة إضافية، مما يزيد من احتمال حدوث إفلاس.

- إمكانية طلب الدائنين عائدًا أكبر، لأخذهم المخاطر السابقة في الاعتبار قبل عقد القرض أو وضع قيود في العقد تحد من تصرفات الملاك.

يمكن ذكر بعض الآليات التي يمكن أن تتجسد كحلول لمشكلة تعارض المصالح بين الملاك والدائنين:[21]

- إدخال تكاليف الوكالة التي يتحملها الدائنون ضمن العائد الذي يطلبونه على القروض المقدمة للمنشأة، مثل مصاريف الرقابة على أعمال المنشأة.
- وضع قيود في عقود الدين تحد من تصرفات المنشأة اتجاه الدائنين، مثل القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين، إصدار ديون جديدة، استبدال الأصول.
- على الإدارة أن تتعامل بطريقة عادلة وأمينة مع الأطراف المختلفة.

3.2–المساهمون الداخليون مقابل المساهمين الخارجيين: قد يلجأ المساهمون الملاك إلى إقرار التنازل عن جزء من الأموال الخاصة (حقوق الملكية) لفائدة المساهمين الخارجيين في شكل أسهم بدون حقوق تصويت، وذلك وفقا للشروط الآتية:[22]

- تمويل المؤسسة بالديون، أي ليس للمؤسسة بديل تمويلي آخر.
- ثبات المكاسب النقدية للمساهمين الملاك.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الجباية.

كما أن المساهمين الداخليين يرغبون في الاحتفاظ بسلطة اتخاذ القرارات، أي دون مشاركة المساهمين الخارجيين في ذلك، وأيضا محاولتهم حصر عوائد الخارجيين في نسب معينة مقابل عائد كبير يعود لهم.

4.2– الإدارة العليا (الوكيل) مقابل مراقبي الحسابات: يمكن أن يحدث التعارض بينهما نتيجة قيام مراقبي الحسابات بكشف التصرفات الانتهازية التي تستعملها الإدارة في اِستخدام الطرق المحاسبية للتلاعب بالأرقام* أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن الملاك.

ومن الأسباب الرئيسية التي تعتبر كمصدر لتضارب المصالح بين الإدارة ومراقبي الحسابات نجد:

- وجود إحلال في الأصول، حيث أن المؤسسة تستعمل القرض الذي منحه إياها البنك في استخدام مختلف عن الاستخدام المتفق عليه.
- حصول المؤسسة على قروض جديدة بعد العقد الأولي الممضى مع البنك الأول (ارتفاع مخاطر البنك حول عدم تحصيله لحقوقه).
- قيام المؤسسة طالبة القرض بتوزيع وتحويل حصة أرباح الأسهم بشكل كبير على المساهمين (أي أنها تخصص الجزء اليسير لاستثماره في تسديد قروض البنك).

ومن بين الحلول المقترحة لحل مشكلة الوكالة الناتجة عن تعارض وتضارب المصالح بين الملاك (المساهمين) والإدارة (المديرين) نذكر:[23]

- تقديم مكافأة للإدارة في صورة أسهم، أو في صورة نقدية، ويعتبر نظام المكافآت من أهم عناصر جذب الأفراد إلى داخل المؤسسة والذي يتكون من:
  - مبلغ المكافأة، فالمبلغ المرتفع يضمن وفاء المدير للمؤسسة ولمصالحها.
  - هيكل المكافأة، ويتكون من جزء ثابت (الأجور والمزايا الاجتماعية) وجزء متغير (يرتبط بمدى تحسن المؤشرات المحاسبية والمالية للمؤسسة).

- مراقبة كل تصرفات الإدارة عن قرب للحد في التعارض بين المصالح.

وعموما فإن الطريقة المثلى لعلاج المشكلة هي ربط أجر الإدارة بالأداء مع وجود بعض الرقابة المباشرة.

تتعقد مشكلة الوكالة بتعدد الوكلاء، حيث يسعى كل منهم إلى بناء تنظيم مساعد يبرز أهميته ويحقق ذاته، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل مجموعة أخرى من التكاليف الإضافية، تسمى في الفكر المالي بتكلفة الوكالة* التي تتحملها الشركة، وبالتالي التأثير السلبي على نتائجها من خلال ضخامة التبعات المالية للوكالة.

ثالثا– تكلفة الوكالة

يترتب عن علاقة الوكالة ما يسمى بتكلفة الوكالة، والتي يمكن تلخيص أسبابها وأشكالها فيمل يلي:

1– أسباب تكلفة الوكالة: تنشأ تكاليف الوكالة بين الأصيل والوكيل من خلال ثلاثة أسباب وهي:[24]

- تضارب المصالح.
- التصرفات الانتهازية للمديرين.
- عدم تماثل المعلومات بين الطرفين (الوكيل يتوافر على كل المعلومات المتاحة عن المؤسسة).

وقد يستخدم الوكيل المعلومات المتاحة لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر، حيث تشير نظرية عدم تماثل المعلومات، أن الإدارة لديها معلومات عن مستقبل المؤسسة أكثر مما لدى المستثمرين والمحللين الماليين خارج المؤسسة.

2– أهم أشكال تكلفة الوكالة: تأخذ تكلفة الوكالة عدة أشكال منها:[25]

2–1– تكاليف الإشراف: والتي يلتزم بها الأصيل من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المديرين لكشف إمكانية منع تصرفات في غير مصالحه، مثل تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام، وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة.

2–2– تكاليف الالتزام: تتعلق بالوكيل والموجهة لوظيفة تشكيل إنذار إيجابي للعمل وفق المصالح المحددة من طرف المساهمين مثل شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المديرين بهدف وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين.

2–3– الخسائر المتبقية من مصاريف متصلة بالأصيل والوكيل: والناتجة عن التعارض المستمّر للمصالح بين المتعاقدين في علاقة الوكالة، كالتخصّيص السيئ للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل، والتي تدعى كذلك بتكاليف الفرصة البديلة.

مما يلاحظ أن صدق وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية هي الضامن الوحيد لمصداقية جانب كبير من عقود الوكالة، وبالتالي فإن تطبيق نظرية الوكالة يخضع بشكل كبير لتطور الإطار النظري للمحاسبة.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات

أولا– النتائج

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص ما يلي:

1. للمحاسبة تأثير كبير على مصالح فئات متعددة تتعارض مصالحها أحيانا، وبالتالي تؤثر تأثيرا شديدا على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، لذلك لا بد من إعداد القوائم المالية بشكل يظهر جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية، والتي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية نحو المشروع بصورة رشيدة.

2. تؤدي المحاسبة دورا كبيرا في إطار نظرية الوكالة من خلال الاتفاق على إبرام عقود معينة ومحددة بين أطراف الوكالة في الشركة، مثل عقود المكافأة والحوافز الإدارية وإلى غير ذلك من الأشكال. حيث نجد أن هذه العقود تستند على بعض

المعلومات والمؤشرات المستمدة من القوائم المالية، فعلى سبيل المثال الحوافز نجدها ترتبط برقم الأعمال المحقق أو المردودية المالية أو الاقتصادية لبعض العناصر والتي تستمد من مخرجات النظام المحاسبي.

3. تؤدي حوكمة الشركات دورا فعالا في حل المشاكل الناتجة عن نظرية الوكالة وذلك باعتبار أن المدير يتصرف بصورة انتهازية من خلال العمل على تحقيق مصالحه خلال فترة تواجده في منصبه، يكمن في توفير قواعد أو حوافز (سواء تضمنها التعاقد صراحة أو ضمنيا) لتحقيق تنظيم كفء لسلوك المديرين (الوكيل) في ضوء رغبات حملة الأسهم (الأصيل)، وفي نفس الوقت زيادة فعالية مجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة، وذلك في محاولة للحد من التعارض في المصالح بين المديرين وحملة الأسهم.

4. تعمل نظرية الوكالة على شرح الحوافز الناتجة على انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، إضافة إلى استخدامها في تفسير دوافع الاختيار بين الطرق المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مفتشي الحسابات.

5. رغم الانتقادات الموجهة لنظرية الوكالة كونها معقدة جداً وموجزة ومختصرة، إلا أنها تعتبر جد مهمة لأن تقديم المكافآت مقابل المخاطر يشكل حافزا للموظفين، وبالتالي التأثير بالمنحى الإيجابي على سلوكهم.

وفي الأخير يمكن القول أن مصدر مشكلة الوكالة يتحدد بناء على عدم قدرة الأصيل مراقبة الوكيل، اختلاف ميل كل منهما اتجاه المخاطرة، وعدم تماثل المعلومات المتاحة لكل منهما باعتبار أن معلومات الإدارة (الوكيل) أكثر من معلومات الملاك (الأصيل)، وهنا تتدخل المحاسبة لحل هذا الإشكال من خلال تطوير إطارها النظري، واعتمادها على الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة بناء على القوائم المالية المعتمدة من مراجع الحسابات والتي تظهر الأداء المالي والمركز المالي للشركة.

ثانيا– التوصيات

1. العمل على إيجاد بيئة محاسبية تنظيمية سليمة تتمتع بمواصفات تضم إدارات كفؤة ونزيهة.

2. ضرورة تأسيس معايير محاسبية وتدقيقية وأخلاقية متطورة ووجود منظمات رقابية حكومية قوية في إطار قواعد الحوكمة المتعارف عليها.

3. إعادة النظر في الممارسات المحاسبية الحالية، خاصة ما تعلق بالشفافية والإفصاح بكل شركة تمهيداً لتطوير النظم المحاسبية والإدارية للشركات بدلالة محددات الحوكمة المعلنة على المستويين المحلي والدولي.

4. وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، مع ضرورة التدعيم بالإفصاح الإلكتروني لأنه يساعد على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب.

5. ضرورة توفر البعد الأخلاقي للمحاسبة، وذلك باعتبارها علم اجتماعي هدفه الأساسي هو خدمة مستخدمي القوائم المالية في تقديم معلومات تتميز بالمصداقية والنزاهة بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاعتماد على ثلاثة مبادئ أخلاقية هي: العدالة والصدق وعدم التحيز.

6. تجسيد القيم الأخلاقية على جميع المستويات، حتى يمكن التقليل من القيم السلبية التي أثقلت كاهل الاقتصاد.

نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة

المراجع:

(1) – وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك، 2007، ص 25. (بتصرف).

*: قد اتخذ هذا النظام رموزا توافق الأعداد من (1 ،2 إلى 8، 9) منها: $(A,B,,\ldots\ldots,N,\theta)$.

(2) – سامر مظهر قنطقجي، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب–سوريا، سنة 2003، ص33.

(3) – بن بلغيث مدني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004. ص17. (بتصرف).

*: رياضي إيطالي قدم أطروحة بعنوان "*SUMMA* DE *AR THEMETICA* " في سنة 1494، تناول في جزء منها مراحل إرساء القواعد الأساسية للمحاسبة، حيث شرح من خلالها نظام القيد المزدوج.

(4) – سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص44.

(5) – وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص28.

(6) – نفس المرجع، ص 29. (بتصرف).

*: هي المعادلة الأساسية في المحاسبة ويعبر عنها في الفكر المحاسبي بالشكل: الأصول=الخصوم+ الممتلكات.

(7) – نفس المرجع ، ص30.

(8)– بلعجوز حسين، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 24.

(9)- Jean-Claude Papillon, économie de l'entreprise: L'entrepreneur a La gouvernance, 2eme édition, revue et augmentée, Management Société, Paris, 2000, p: 250.

(10) -Ibid, p : 31.

(11) –طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات:المفاهيم–المبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص:69–70.

(12)- Fédéric parrat, le gouvernement d'entreprise, édition maxima, paris,1999, p :32

(13) – طارق حماد عبد العال، 2005، مرجع سبق ذكره، ص71.

(14) – طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص ص:70–71. (بتصرف)

(15)- Robert cobbaut, théorie financière, édition économica, paris, 4eme édition, 1997, pp :93-94

*: هي المستوى الأدنى من المنفعة التي يمكن للوكيل (A) الحصول عليها.

(16)– Ibid, ,1997, p :98

(17)- Fédéric parrat, op-cit, 1999, p :32

(18)- Ibid، p :32.

(19) – طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص74. (بتصرف)

(20) – نفس المرجع، ص75.

(21)- Robert cobbaut, op-cit, 1997, p :339.

(22) – طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص57.

*: يعرف على أنه بعض القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل، والغرض منه هو إيجاد انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية.

(23)- Jérôme maati, le gouvernement d'entreprise, édition de boeck et larcier, Paris, 1999, pp :123-132

*: تتضمن التكاليف المدفوعة نظير قيام (الأصيل) بالرقابة على أداء وتصرفات (الوكيل) للتأكد من ولائه وسعيه نحو تحقيق هدف (الأصيل)، مع منح مجموعة من الحوافز المالية الملائمة للوكيل لتحفيزه نحو حسن إدارة الشركة.

(24)- Hervé Alexandre et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000, p :8.

(25)- Jérôme maati, op-cit , pp :34-35